

التنظيم القانوني لإصدار وتداول الشبكات الإلكترونية

في ظل أحكام القانون 194 لسنة 2020 بشأن البنك المركزي
والجهاز المصرفي

(دراسة تحليلية مقارنة)

تأليف

المستشار الدكتور

محمد طلعت سعيد

الرئيس بالاستئناف بالمحاكم الاقتصادية

٢٠٢٢



التنظيم القانوني لإصدار وتداول الشيكات الإلكترونية

في ظل أحكام القانون ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠
بشأن البنك المركزي والجهاز المصرفي
(دراسة تحليلية مقارنة)

تأليف

المستشار الدكتور

محمد طلعت سعيد

الرئيس بالاستئناف بالحاكم الاقتصادية

٢٠٢٢ م



الفهرس

١٨	أهداف الدراسة :-
٢٠	اشكاليات الموضوع :
٢٢	أهمية الدراسة :
٣٣	منهج البحث :
٣٤	خطة الدراسة :
٣٧	الباب الأول
٣٧	الطبيعة القانونية لشبكات الإلكترونياتية العمل بمقتضاها .
٤١	الفصل الأول
٤١	التعريف بالشبكات الإلكترونية وأنواعها
٤٨	المبحث الأول
٤٨	ماهية الشبكات الإلكترونية
٥٢	المطلب الأول
٥٢	تعريف الشبكات الإلكترونية وخصائصها ووظائفها
٧٦	المطلب الثاني
٧٦	أنواع الشبكات الإلكترونية
٨٥	المبحث الثاني
٨٥	تمييز الشبكات الإلكترونية عن غيرها من وسائل الدفع المشابهة
٨٦	المطلب الأول
٨٦	تمييز الشبكات الإلكترونية عن كل من الشبكات المباشرة على الإنترنت
٨٦	والبطاقات البلاستيكية
١١٠	المطلب الثاني
١١٠	تمييز الشبكات الإلكترونية عن النقود الإلكترونية
١٤٥	الفصل الثاني

١٤٥	آلية عمل الشيكات الإلكترونية
١٤٧	المبحث الأول
١٤٧	وضع نظام الشيكات الإلكترونية موضع التطبيق
١٤٨	المطلب الأول
١٤٨	إنشاء الشيكات الإلكترونية ^(١)
١٧٣	المطلب الثاني
١٧٣	الأثر المترتب علي تخلف أي من بيانات الشيكات الإلكترونية
١٧٧	
١٧٧	بطلان الشيك الإلكتروني لعدم ذكر المبلغ :-
١٧٧	
١٨٣	المبحث الثاني
١٨٣	آلية التعامل بالشيكات الإلكترونية
١٨٤	المطلب الأول
١٨٤	مراحل إنشاء الشيكات الإلكترونية وآلية إصدارها
١٩٠	المطلب الثاني
١٩٠	النماذج التطبيقية للتداول الإلكتروني باستعمال الشيكات الإلكترونية
٢٠٥	الباب الثاني
٢٠٥	العلاقات القانونية الناشئة عن إصدار الشيكات الإلكترونية وآثار تداولها
٢٠٦	الفصل الأول
٢٠٦	طبيعة العلاقة العقدية بين أطراف إصدار الشيكات الإلكترونية وتداوله
٢٠٨	المبحث الأول
٢٠٨	طبيعة العلاقة العقدية بين أطراف إصدار الشيكات الإلكترونية
٢٠٩	المطلب الأول
٢٠٩	العلاقة العقدية بين المصرف وعميله

المطلب الثاني.....	٢١٨
العلاقة العقدية بين المصرف والتاجر (المستفيد).....	٢١٨
المطلب الثالث.....	٢٢١
العلاقة التعاقدية بين التاجر (المستفيد) وعميل المصرف.....	٢٢١
المبحث الثاني.....	٢٢٣
أثر تداول الشيكات الإلكترونية في حماية التجارة الإلكترونية ومخاطر الوفاء بها.....	٢٢٣
المطلب الأول.....	٢٢٤
دور الشيكات الإلكترونية في حل ظاهرة الشيكات المؤجلة والمرتدة دون رصيد.....	٢٢٤
المطلب الثاني.....	٢٣١
دور الشيكات الإلكترونية في التصدي لجريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب.....	٢٣١
المطلب الثالث.....	٢٤٨
مخاطر الوفاء باستعمال الشيكات الإلكترونية وسبل مواجهتها.....	٢٤٨
الفصل الثاني.....	٢٥٣
التوقيع الإلكتروني وحجيته في إثبات الوفاء بالشيكات الإلكترونية.....	٢٥٣
الإثبات الإلكتروني ودوره والتوقيع الإلكتروني في إثبات الوفاء بالشيكات الإلكترونية.....	٢٥٥
المطلب الأول.....	٢٥٧
مفهوم الإثبات الإلكتروني وتحدياته.....	٢٥٧
المطلب الثاني.....	٢٦٣
ماهية التوقيع الإلكتروني.....	٢٦٣
المبحث الثاني.....	٢٧٣
الاعتراف القانوني بالتوقيع الإلكتروني للشيكات الإلكترونية.....	٢٧٣
وضمانات الحماية الجنائية لسلامته.....	٢٧٣
المطلب الأول.....	٢٧٤
مدى الاعتراف بحجية التوقيع الإلكتروني للشيكات الإلكترونية.....	٢٧٤

٢٧٤	أ- الاتجاه القضائي الراض لفكرة قبول التوقيع الإلكتروني في إثبات الشيكات الإلكترونية :-
٢٨٧	المطلب الثاني
٢٨٧	دور التوقيع الإلكتروني في إثبات الوفاء بالشيكات الإلكترونية
٢٨٨	الفرع الأول
٢٨٨	تحديد هوية الشخص المنسوب إليه الشيك
٢٩٠	الفرع الثاني
٢٩٠	الارتباط بمضمون الشيك الإلكتروني
٢٩٣	الفرع الثالث
٢٩٣	التحقق من سلامة مضمون الشيك الإلكتروني
٢٩٥	حجية التوقيع الإلكتروني في إثبات الوفاء بالشيكات الإلكترونية
٢٩٥	ومدى تعلقه بالنظام العام
٢٩٦	حجية التوقيع الإلكتروني في إثبات الوفاء بالشيكات الإلكترونية
٣٠١	المطلب الثاني
٣٠١	مدى تعلق التوقيع الإلكتروني للشيكات الإلكترونية بالنظام العام
٣٠٥	المطلب الثالث
٣٠٥	آلية حفظ الشيكات الإلكترونية ومدى حجيتها في الإثبات
٣٠٩	خدمات التصديق الإلكتروني ودورها في مجال الشيكات الإلكترونية
٣١٠	المطلب الأول
٣١٠	ماهية خدمات التصديق الإلكتروني
٣١٠	وضورتها العملية في التعامل بالشيكات الإلكترونية
٣١٥	المطلب الثاني
٣١٥	ضوابط ممارسة خدمات التصديق الإلكتروني
٣٢٢	المطلب الثالث
٣٢٢	دور مقدم خدمات التصديق الإلكتروني في مجال الشيكات الإلكترونية

٣٦١		المراجع العربية والأجنبية
٣٦١		أولاً: المراجع العامة
٣٦٣		ثانياً: المراجع الخاصة:
٣٨٢		المراجع الأجنبية
٣٨٢		أولاً: اللغة الانجليزية
٣٨٣		ثانياً: المراجع الفرنسية